الأنباء
الاربعاء 18 مايو 2016

مباحث حولي أوقفته والمجني عليها تعرّفت عليه في طابور العرض

المتهم بالاعتداء على البلغارية: أغرتني بملابسها الشفافة فلم أحتمل

أميرزكي

استطاع رجال الادارة العامة للمباحث الجنائية وتحديدا ادارة بحث وتحري محافظة حولي بقيادة العقيد وليد الفاضل من ضبط سوابق تهجم على وافدة بلغارية واعتدى عليها تحت تهديد السكين، واقر المتهم - وهو مواطن سوابق - ان المجني عليها دفعته للاعتداء عليها لأنها كانت ترتدي ملابس شفافة، وانه لم يستطع تحمل الاغراء، فاندفع الى ارتكاب جريمته دون وعي لما يمكن ان يترتب عليها.

العقيد وليد الفاضل

وتم عرض المتهم على المجني عليها في عدة طوابير عرض حيث تعرفت البلغارية على المتهم وكانت في حالة خوف ورعب، حسب تأكيد مصدر امني.

وتعود وقائع القضية الى ايام قليلة حينما تقدمت وافدة بلغارية من مواليد 1978 الى مخفر شرطة سلوى، وقالت ان شخصا اقتحم شقتها واعتدى عليها، وسجلت قضية هتك عرض بالاكراه والشروع في المواقعة.

وافادت المجني عليها في البلاغ انها فوجئت بالمتهم يقتحم شقتها وقام بالامساك بها ووضع سكينا على رقبتها ومزق ملابسها واعتدى عليها، واضافت انها صرخت، فما كان من الجاني الا الهرب.

وتم تكثيف التحريات والتي انتهت الى توقيف مواطن، حسبما افادت به المجني عليها حول ملامحه، وتبين انه من ارباب السوابق، وخلال التحقيق اعترف بارتكابه الجريمة، لكنه ارجعها الى ان المجني عليها اغرته، حيث كانت تقف في الشرفة بملابس شفافة.

الفهد يصدر قراراً بتعيينات جديدة بـ «الشؤون القانونية» و«متابعة القضايا» و«الرقابة والتفتيش»

أصدر وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد قرارا بتعيين كل من المبينة أسماؤهم بالوظيفة قرين اسم كل منهم، وذلك نقلا من وظائفهم الحالية.

ففي قطاع الشؤون القانونية والدراسات والبحوث، تم تعيين رائد هديل حسن كرم رئيس قسم التخطيط والتدريب، ونقيب عبدالعزيز مسلم الزامل رئيس قسم الرقابة والتفتيش.

وفي إدارة مكتب الوكيل المساعد كل من: نقيب زيد القربان رئيس قسم التنسيق والمتابعة، ونقيب إيمان الحجي رئيس قسم الاستقبال.

وفي إدارة المكتب الفني عين الرائد محمد سامي العامر رئيس قسم التنسيق، ورائد حمد الفنيني رئيس قسم المراجعة.

وفي الإدارة العامة للشؤون القانونية، تم تعيين نقيب هديل بن عبيد رئيس قسم السكرتارية.

وفي إدارة الفتوى والإعداد عين كل من مقدم لافي العازمي رئيس قسم الخدمات المساندة، ورائد محمد العماري رئيس قسم متابعة أعمال اللجان، ورائد عمر العلي، رئيس قسم الرأي ورائد صالح علي محمد رئيس قسم إعداد وصياغة القرارات والتعاميم.

وفي إدارة متابعة القضايا، عين كل من مقدم محمد الخالدي رئيس قسم القضايا الإدارية والأحوال الشخصية ومقدم عبدالوهاب الهاجري رئيس قسم الخدمات المساندة ورائد مبارك عبدالله العواد رئيس قسم متابعة التنفيذ.

وفي إدارة المحاكمات العسكرية تم تعيين كل من مقدم حمد البصيلي رئيس قسم التحقيق الانضباطي، ومقدم منصور العتيبي رئيس قسم الخدمات المساندة، ومقدم خالد العازمي رئيس قسم العقوبات الانضباطية، ورائد محمد الدويخ رئيس قسم التوقيف الانضباطي.

وفي إدارة التنسيق عين رائد دلال العامر رئيس قسم المتابعة وفي إدارة شؤون الانتخابات تم تعيين رائد عبدالعزيز المطيري رئيس قسم المعلومات، وفي إدارة الخدمات المالية والإدارية والصيانة عين نقيب صالح العتيبي رئيس قسم الخدمات العامة، وفي مركز البحوث والدراسات عين نقيب عيد العازمي رئيس قسم السكرتارية، وفي إدارة البحوث والدراسات عين رائد عبدالوهاب النجادة رئيس قسم شؤون الباحثين، وفي إدارة الخدمات المالية والإدارية والصيانة تم تعيين رائد محمد الصبر رئيس قسم الأمن والحراسة.

الفريق سليمان الفهد

هرب إلى مصر قبل شهرين

إدراج عراقي على قوائم الترقب لاعتدائه على وافدة

محمد الجلاهمة

امر وكيل نيابة حولي عبدالوهاب بوعركي بتسجيل قضية بعنوان المواقعة بالاكراه، كما امر بان يتم ادراج اسم عراقي من مواليد 1994 على قوائم ترقب الوصول بعد ان ذكرت امه انه غادر الى مصر قبل شهرين. وبحسب مصدر امني، فإن وافدة من الجنسية البنغالية من مواليد 1965 تقدمت الى مخفر شرطة الرميثية وقالت ان ابنتها من مواليد 1997 ابلغتها بان الشاب العراقي استدرجها الى غرفته بعد ان اخذها من ممشى الرميثية واعتدى عليها رغما عنها. وقالت الام ان ابنتها كانت تخفي ما وقع بها ولكن هناك امر جلل دفعها لأن تتقدم بالبلاغ. واضاف المصدر انه تمت احالة المجني عليها الى الطب الشرعي وجاءت النتيجة لتؤكد اقوالها، هذا وتم استدعاء ام المتهم، حيث قالت ان ابنها غادر الى مصر قبل شهرين، ونفت ان تكون على علم بما زعمته المجني عليها.

ترك سيارته وهاتفه وانحاش على الأقدام

البحث عن مجهول عقب شروعه في دهس قوة من أمن الأحمدي

عبدالله قنيص - محمد الجلاهمة

شرع رجال مباحث الأحمدي في اتخاذ ما يلزم من إجراءات لضبط شاب كان يقود سيارة ألمانية وحاول دهس قوة من أمن المحافظة وكان من بين القوة مدير الأمن العميد عبدالله سفاح.

وقال مصدر أمني إن ضبط الجاني مجرد وقت خاصة وانه ترك سيارته الألمانية وبداخلها هاتفه النقال وهرب جريا على الأقدام ورجح أن يكون المتهم وقت هروبه قد كان بحوزته مواد مخدرة وهرب بها. وأوضح المصدر أن قوة من امن الاحمدي كانت تنظم حملة تفتيش في منطقة علي صباح السالم، وخلال توقيف الحملة وتفتيش المركبات رصدوا مركبة ألمانية تتقدم باتجاه القوة بسرعة هائلة، لتتم ملاحقتها ما كان من قائدها إلا أن ترك السيارة وبداخلها هاتفه وهرب على الأقدام.

«الجنائية» توصي بعدم تجديد إقامة الإثيوبيات لإنهاء وجودهن في البلاد خلال عامين

أحمد خميس

طلبت الإدارة العامة للمباحث الجنائية، وفي تقرير حصلت عليه «الأنباء»، اتخاذ ما يلزم نحو منع تجديد جميع إقامات الإثيوبيات في البلاد بحيث ينتهي التواجد الكامل للجالية الإثيوبية النسائية في غضون عامين حسب التقرير الذي وقّع عليه مساعد مدير عام الإدارة العامة للمباحث الجنائية لشؤون البحث الجنائي بالمحافظات العميد محمد الشرهان، والذي قدمه الى وكيل قطاع الأمن الجنائي اللواء عبدالحميد العوضي.

وتضمن التقرير الذي تنشره «الأنباء» بالكامل، الجرائم البشعة التي ارتكبتها العمالة الإثيوبية في غضون السنوات القليلة الماضية، وأغلبها اقترنت بجرائم قتل عمد مع سبق الإصرار، ومنها جريمة قتل لبنانية في النقرة، وجريمة قتل فتاة على وشك الزواج في جابر العلي، وأخرى في الصليبخات، بالإضافة الى الجريمة البشعة التي وقعت في الأندلس، كما أشار التقرير الى اعتقاد بعض افراد الجالية الاثيوبية وخاصة النساء بضرورة تقديم «القرابين» والاضاحي البشرية لجلب الرزق او البركة او المغفرة، على حد زعمهن. وفيما يلي التقرير الصادر عن الإدارة العامة للمباحث الجنائية:

صورة زنكوغرافية عن التقرير

التقرير تطرّق إلى أبرز جرائمهن واتهامهن بـ «القرابين»

أولا: القضية رقم 2008/151 جنايات النقرة (القتل العمد): حيث تتلخص الواقعة بقيام خادمة من الجنسية الاثيوبية بقتل كفيلتها (لبنانية الجنسية) بواسطة نحرها بسكين.

ثانيا: القضية رقم 2011/26 جنايات جابر العلي (القتل العمد): حيث تتلخص الواقعة بقيام خادمة من الجنسية الاثيوبية بقتل ابنة كفيلها (كويتية الجنسية) بواسطة نحرها بسكين.

ثالثا: القضية رقم 2014/22 جنايات الصليبخات (القتل العمد): حيث تتلخص الواقعة بقيام خادمة من الجنسية الاثيوبية بقتل ابنة كفيلها (كويتية الجنسية) بواسطة نحرها بسكين.

رابعا: القضية رقم 2016/23 جنايات الاندلس (القتل العمد): حيث تتلخص الواقعة بقيام خادمة من الجنسية الاثيوبية بقتل ابن كفيلها (كويتية الجنسية) بواسطة نحرها بسكين. وكما نود الافادة بأنه تشابهت القضايا المشار اليها اعلاه في عدة عوامل مشتركة كانت على النحو التالي:

1- دائما تكون المتهمة من الجنسية الاثيوبية.

2- المتهمة في جميع القضايا السابقة تعمل كخادمة.

3- تشابه الاسلوب الاجرامي تماما في جميع القضايا وهو النحر بواسطة سكين.

4- تكون المجني عليها (أنثى) في جميع الحالات.

5- غالبا ما تكون المجني عليها مواطنة.

6- غالبا ما تكون المجني عليها فتاة لم يسبق لها الزواج (علما بأن احدى الضحايا قد تم نحرها قبل زفافها بيوم واحد).

7- في جميع القضايا السابقة دلت التحريات على حسن العلاقة بين المتهمة وضحاياها، ولم نجد اي دلائل تشير الى العداد وسوء المعاملة، بل على العكس تماما فقد كانت الضحايا على خلق رفيع ومتميزات بحسن معاملة المتهمات. ونظرا لكون المتهمات في هذه القضايا يعملن كخادمات في منازل المواطنين غالبا، وهو ما يستحيل معه منع الجريمة قبل وقوعها، كذلك وردتنا بعض المعلومات التي تشير الى اعتقاد بعض افراد الجالية الاثيوبية وخصوصا النساء منهن بضرورة تقديم (القرابين) والاضاحي البشرية لجلب الرزق او البركة او المغفرة، ويفضل ان تكون الضحية المختارة فتاة عذراء لم يسبق لها الزواج، ومن افضل الموجودين خلقا.

لذا، وللاسباب السالف ذكرها نرفع لسيادتكم تقريرنا هذا، وحفاظا على الارواح ومنعا للجريمة وحماية للمجتمع، فإننا نوصي:

بمنع تجديد إقامات الإناث من الجالية الاثيوبية بهدف إنهاء تواجدهن في البلاد خلال مدة لا تزيد على عامين نظرا لخطورتهن الاجرامية.

حجز قضية قتل المصري دهساً مقابل مجمع «الرحاب» للحكم

المحامي زيد الخباز

مؤمن المصري

استمعت الدائرة الجزائية التاسعة بالمحكمة الكلية أمس برئاسة المستشار وليد الكندري وأمانة سر أحمد علي لدفاع المجني عليه والمتهمين في قضية قتل مجمع الرحاب التي راح ضحيتها أحد الوافدين المصريين. وقد حجزت المحكمة الدعوى للحكم في جلسة 21 الشهر المقبل.

وخلال الجلسة ترافع دفاع المجني عليه القتيل والمتهمين من التاسع حتى الثاني عشر المحامي زيد الخباز شفاهة شارحا ظروف الدعوى ومفندا دفاعه بما يتوافق مع المتوافر في أوراقها. فدفع بتوافر أركان جريمة القتل العمد في حق المتهم الأول من نشاط أدى إلى نتيجة تمثلت في إزهاق روح المجني عليه وإرادة هذا النشاط وتلك النتيجة.

وأضاف الخباز أن موكليه المدعين بالحق المدني (ورثة المجني عليه) كما يطالبون بتوقيع أقصى عقوبة على المتهم الأول يطالبون بإلزامه بمبلغ 5001 دينار على سبيل التعويض المدني المؤقت مع احتفاظهم بكافة حقوقهم قبل المتهم حاليا ومستقبلا.

أما بالنسبة للمتهمين من العاشر وحتى الثاني عشر فقد دفع الخباز بتوافر حالة الدفاع الشرعي عن النفس. والتمس الخباز أصليا براءة المتهمين المذكورين مما أسند إليهم من اتهام واحتياطيا استعمال منتهى الرأفة.

سوالف أمنية

alsraeaa@gmail.com

اللواء متقاعد حمد السريع

الحدود البحرية

تصريحات المسؤولين بالادارة العامة لخفر السواحل بوجود منظومة رادارية ومجموعة كبيرة من الزوارق والقطع البحرية التي تحمي المياه الاقليمية الكويتية من الاختراقات الامنية، أمر يسعد ويطمئن الناس. فمنذ تولي اللواء زهير النصرالله منصبه كوكيل مساعد لشؤون الحدود البحرية أضحى قطاع خفر السواحل شعلة من العمل الدؤوب، فالدوريات منتشرة في مياهنا الاقليمية بشكل لافت للنظر وتغطي الجزر الكويتية كما ان القياديين باتوا يتواجدون بشكل دائم في الزوارق والقطع البحرية ويشاركون الضباط والافراد زادهم وينامون معهم ليشعرهم بمدى اهمية عملهم في حماية الحدود البحرية.

أشرت في السابق الى مجموعة من الملاحظات تم الاخذ ببعض منها وهناك ملاحظات يجب الأخذ بها لتعزيز الامن البحري وحماية حدودنا من الاختراقات:

- إيقاف أي زورق او سفينة او طراد قادم من خارج المياه الدولية.
- إحالة أي طراد الى مكتب التحري التابع لخفر السواحل لمعرفة اسباب تجاوزه المياه الاقليمية الكويتية.
- احالة الزوارق والطرارد الى التحقيق بتهمة الخروج الى المياه الدولية دون الحصول على اذن من الادارات المختصة.
- التشدد في تطبيق القانون على المخالفين سواء من لا يحمل رخصة سوق للطراد او من يستخدم وسائل صيد ممنوعة مثل المشبك والقرقور او استخدام الشباك في الاماكن الممنوعة لان البيئة البحرية تم تدميرها من قبل الصيادين ويجب المحافظة على ما تبقى منها.
- حماية زوارقنا وصيادينا من اعتداءات المجرمين الايرانيين او ما يسمى بالسالبة والذي يدخلون مياهنا الاقليمية واستخدام السلاح اذا ما اقتضت الضرورة.

● **آخر الكلام:** الجت سكي بات خطرا يهدد الكثير من العوائل ومرتادي البحر للسباحة وقد وقعت عدة حوادث تسببت في اصابات خطيرة لمرتادي البحر نتيجة استهتار البعض من الشباب وتعمدهم إذاء مرتادي البحر للسباحة حيث يقتربون منهم بطريقة استفزازية دون اي احترام للعوائل. مصادرة الجت سكي الذي لا يحمل اي ترخيص وحجز راكبه واحالته للتحقيق يجب ان يطبق ويعلن عن ذلك في وسائل الاعلام حتى يرتدع المستهترون من الشباب خاصة ونحن مقبلون على فترة الصيف.

طلاق زوجة اتهمها زوجها بالشذوذ مع صديقاتها

المحامي عبدالعزيز البريوج

قضت محكمة الاحوال بطلاق مواطنة من زوجها عقب اعتدائه عليها بالضرب واتهامها بالشذوذ أمام هيئة المحكمة وكانت الزوجة قد وكلت المحامي عبدالعزيز البريوج لإقامة دعوى تطلب فيها الطلاق للضرر وحضر الطرفان أمام المحكمة وفوجئت الزوجة بأن الزوج يتهمها بالباطل ودون بينة شرعية بأنها تمارس الشذوذ مع صديقاتها كما اتهمها بسرقة بعض أغراضه الشخصية وانه سجل ضدها جنحة سرقة بالمخفر المختص.وترافع المحامي البريوج عن الزوجة في جنحة السرقة وحصلت على حكم بالبراءة لكيدية الشكوى، كما قضت دائرة الاحوال الشخصية بتطليق الزوجة للضرر بسبب ما نسبه الزوج لها بالباطل مما يعد سببا موجبا للطلاق وأصبح الحكم نهائيا بعد ان تأيد استئنافيا.

وافد يتهم شريكته المواطنة بالنصب والاحتيال

محمد الدشيش

ابلغ وافد عربي مخفر شرطة الاحمدي عن تعرضه لعملية نصب واحتيال من قبل مواطنة كانت تعمل معه في السابق وزميلته بالعمل. وقال انه تم الاتفاق بينهما على الشراكة في مشروع مصنع للملابس الجاهزة بمنطقة الري وسلم الوافد المواطنة مبلغ 5 آلاف دينار لكن المواطنة اختفت بعد مرور شهر من الاتفاق، الامر الذي دفعه لابلاغ السلطات الامنية وزودهم بالبيانات الخاصة بالمواطنة وسجلت قضية واحيلت لجهات الاختصاص.

دفوع جوهرية تبرئ مواطناً من جلب الخمور

مؤمن المصري

قضت الدائرة الجزائية الرابعة بمحكمة الاستئناف برئاسة المستشار أنور العنزي بإلغاء حكم أول درجة القاضي بحبس مواطن خمسة أعوام مع الشغل والنفاذ وقضت ببراءته من تهمة جلب خمور وتهريبها جمركيا وذلك بقصد الاتجار.

وأمام محكمة الاستئناف ترافع المحامي الدكتور خالد فلاح الكفيفة عن المتهم شفاهة وقدم مذكرة تكميلية لذلك الدفاع تمسك من خلالها ببطلان حكم محكمة أول درجة للخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور البين في التسبيب.

واستند المحامي الكفيفة إلى عدة دفوع قانونية جوهرية أخرى كان من أبرزها عدم جدية التحريات وعدم صلاحيتها وحدها لتكون دليلا أو قرينة لإدانة المتهم. وكذلك عدم توافر أركان تلك الجريمة قبل المتهم وعدم معقولية تصور الواقعة على النحو الوارد بالأوراق.

المحامي د خالد الكفيفة

يديره مصري وجميع أعضائه متغيبون والعمل يومان كحد أقصى

مباحث الإقامة تغلق مكتباً وهمياً أفريقياً للعمالة المنزلية

هاني الظفيري - مشاري المطيري

اغلق رجال الادارة العامة لمباحث الاقامة وكرا للعمالة المنزلية الوهمية يديره وافد مصري وجميع العاملين فيه من الوافدين الأفارقة مخالفون لقانون الاقامة، وتبين من التحقيقات ان العصابة توهم المواطن بالعمالة الرخيصة، ومن ثم يقوم مدير التشكيل بإرسال خادمة لمدة يوم او يومين، ومن ثم تهرب، كما تبين ان الاتصالات التي يقومون بها مزورة.

إلى ذلك قال بيان صادر عن وزارة الداخلية: تمكنت الادارة العامة لمباحث شؤون الاقامة من ضبط تشكيل عصابي يقوم بادارة مكتب وهمي للعمالة المنزلية عن طريق ايواء المتغيبين عن كفلائهم وبيعهم على اشخاص آخرين عن طريق ايصالهم الى منازل كفلائهم الجدد مقابل مبالغ مالية واعطائهم وصولات وهمية باسم عدة مكاتب وهمية للعمالة المنزلية مما استدعى تشكيل فريق للبحث والتحري للتأكد من صحة المعلومات.

وبعد التأكد من صحتها تم اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة، وتم ضبط 20 شخصا وجميعهم من الجنسية الاثيوبية بالاضافة الى مدير المكتب وهو من الجنسية المصرية.

وتبين ان جميع المضبوطين مسجل بحقهم قضايا جنائية وتغيب ومطلوب القبض عليهم، حيث تم احالتهم الى الجهة المختصة لاتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة بحقهم.